النهار
الثلاثاء ٢٤ كانون الثاني ٢٠١٢- السنة ٧٨ - العدد ٢٤٦٢٨

ميقاتي زار مقر الجمعية وأكد أهمية استقرار تطالب به المصارف
وأطلق ورش الإصلاح وتأسيس صندوق للنفط بعائدات مشروطة

لقاء حواري في سياسة الحكومة ام تقرّب وتقارب؟

لم يكن قرار تقديم ٣٢ مليون دولار سدادا لالتزامات لبنان للمحكمة الدولية، المبادرة الاولى التي تسجل للمصارف في اتجاه المحافظة على الاستقرار العام، في ما يؤكد التقاطها مبادرة حكومة الرئيس نجيب ميقاتي، الساعية بدورها الى الهدف عينه. لكن ذلك لم يثن المصارف عن المطالبة بتحييدها عن التجاذبات "لان القطاع يجمع مصالح اللبنانيين ويسهر على رعايتها والنأي بها في عملياته عن كل ما يعرّض هذه الثروة الوطنية لاي اخطار داخلية او خارجية".

لمناسبة زيارته مقر جمعية المصارف، في خطوة هي الثانية لرئيس حكومة بعد الرئيس الشهيد رفيق الحريري، كان

كلام للرئيس نجيب ميقاتي عن تأسيس الصندوق السيادي للعائدات النفطية، والذي لن يخصص الا لاستحقاقات الدين، على الا تصرف عائداته قبل تراجع الدين الى ٦٠% من الناتج المحلي، من دون ان يغفل الاشارة الى اهمية الاستقرار "الذي لا يمكن من دونه الحديث عن نمو ولا عن تطوير اقتصادي". الزيارة جاءت تلبية لدعوة من جمعية المصارف الى لقاء حواري تناول مجمل التطورات السياسية والاقتصادية والمالية والامنية، في حضور وزير الاقتصاد والتجارة نقولا نحاس وحاكم مصرف لبنان رياض سلامة واعضاء مجلس ادارة الجمعية، أعقبه غداء تكريمي.

رئيس جمعية المصارف جوزف طربيه قدّم، في جردة بالارقام عن التزام القطاع المصرفي تمويل لبنان بقطاعيه العام (٣٠ مليار دولار اي ٧٧% من الناتج المحلي) والخاص مع بلوغ التسليفات اليه من الديون المتعثرة ٤١ مليار دولار (ما يوازي ١٠٠% من الناتج)، مشيرا الى ان حجم الثقة بالقطاع جذب مدخرات لبنانية مقيمة ومغتربة دفعت الودائع لتقارب حاليا نحو ١٢١ مليارا "وهي ثروة اللبنانيين، ونحن نسهر ونحافظ عليها بكل كفاية وامان". واذ اثنى على خروج عملية تصحيح الاجور بتوافق طرفي الانتاج "رغم التجاذبات الحادة احيانا"، رأى انها جاءت عادلة، ما جعله يطالب بتحسين الاوضاع الاجتماعية، وتحديدا الضمان، داعيا الى التعاون ما بين الهيئات والاتحاد العمالي "لانهاء ورشة اصلاح الضمان واقرار مشروع ضمان الشيخوخة".

وعلى المستوى المالي، اعتبر ان الوضع دقيق فعلا، داعيا الى شدّ الاحزمة وضبط النفقات وترشيدها بعيداً من الاعتبارات الضيّقة والفئوية، وللامتناع عن أي إجراءات قد تدفع مؤسسات التصنيف العالمية الى خفض درجة لبنان، المنخفضة أصلاً. واذ شدد على ضرورة المحافظة على الاقتصاد الحر والانفتاح على الاسواق العالمية، اكد ضرورة تصحيح الخلل في توزيع المداخيل، "فحصة الأجور لا تُزاد بقرارات إدارية، بل بتوفير فرص عمل جديدة ورفع إنتاجية الاقتصاد والموارد البشرية". ودعا الحكومة الى وضع حد للتوجهات والتفسيرات والتكاليف التي تتسلل الى مشروع الموازنة، تحسبا لاجراءات ستفضي الى خسائر كبيرة واضرار فادحة بالخزينة.

ميقاتي والضمانات

الرئيس ميقاتي تحدث عن ضمانات قوامها احتياطي مصرف لبنان القياسي مقارنة باحتياطات المصارف المركزية، والادارات المصرفية الفاعلة "اذ وصلنا الى ارقام اساسية للسيولة النقدية داخل المصارف"، مبديا اطمئنانه للاستقرار والتوسع المصرفيين. وقال ان الحكومة في صدد مناقشة الموازنة العامة، "وهي ليست ارقاما وحسابات فحسب، بل رؤية تلحظ امورا اساسية"، موضحا انه سيوزع على الوزراء دراسة اعدها مع فريق العمل لكيفية مقاربة الموازنة ترتكز على شمولية الموازنة، "لتتضمن موازنات كل المجالس والادارات في الدولة، لا ان تكون مجزأة"، وعلى سنوية الموازنة "لنعرف سنوياً حجم الانفاق والواردات، فلا تتراكم الارقام من باب الى آخر ومن موازنة الى اخرى"، ومنطقية الارقام "إذ المطلوب ان تكون الارقام منطقية وتعطي الموازنة صدقية". ورأى ضرورة ان يتواكب هذا مع مجموعة من التشريعات والقوانين التي يجب ان تأخذ مجراها القانوني والدستوري.

وفي سلم الاولويات ايضا، حدّد ميقاتي ثلاث مسائل، "أولاها وضع سقف للعجز السنوي في الموازنة قياسا بالناتج، وعلينا خفض السقف الحالي المرتفع الى اقل من ٧%، وصولا الى ٥% بعد معالجة ملف الكهرباء الذي يبلغ عجزه وحده ٤%"، اضافة الى تحقيق توازن ما بين الدين الداخلي والخارجي، "وقد وصلنا الى مرحلة بلغ فيها الدين المحلي ٦٠% في مقابل دين خارجي بنسبة ٤٠% بعدما كانت النسبة معكوسة في السابق"، وانشاء صندوق سيادي يخصص لعائدات التنقيب عن النفط والغاز، "وتكون عائداته لاستحقاقات الدين العام، ولا تصرف منها اي نفقة قبل تراجع الدين الى ٦٠% من الناتج".

ودعا ميقاتي الى التعاون لانجاز ورش العمل الاصلاحية، ولا سيما على صعيد الكهرباء والضمان والتعليم والصحة والقطاعات الانتاجية والتنموية، مؤكدا ان المسألة تهم كل القطاعات وكل اللبنانيين.